محمود عرب سعيد

الاصلاح الاشتراكي
بين
الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة

رسالة حقوقية باشراف
الدكتور رشيد الدقر

سمحت كلية الحقوق في الجامعة السورية بطبعها بتاريخ ١٠ مايس ١٩٥٣
فرع العلوم المالية والاقتصادية
١٩٥٢ ـ ١٩٥٣

الاهـــــــداء

اقدم رســـالتي هـــذه .....

الى اســـتاذى ....

ومرشدى في وضعهـــا ....

الدكتـور رشـــيد الدقـر ....

محمود عرب سعيد

منهـــاج الرســـالة

الفصـــل الاول : المفهوم الاشتراكي وتطوره .

الفصل الثاني : اركان الاصلاح الاشتراكي .

١ - النظام الرأسمالي نظام فاسد .

٢ - وجوب اعادة النظر في توزيع الثروة عن طريق تعديل نظام الملكية الفردية .

آ - التأميم .

ب - تحديد الملكية .

ج - التوزيع الضريبي .

٣ - اعتبار العمل اساسا في التوزيع .

٤ - قيام الدولة بالوجائب الاجتماعية .

الفصل الثالث : وسائل الاصلاح الاشتراكي .

١ - التأميم .

٢ - تحديد الملكية .

٣ - التوزيع الضريبي .

الفصل الرابع : التوزيع الضريبي بين (الضرائب المباشرة) و (الضرائب غير المباشرة) .

١ - التفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

٢ - مزايا ومحاذير كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

٣ - المفاضلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .

الخاتمة : (الضرائب المباشرة) وخاصة (الضريبة على الدخل) ، من انجع الوسائل في الاصلاح الاشتراكي .

××××××××××××××

الاصـــــلاح الاشتراكي
بيـــن
الضرائب المباشـــرة و الضرائب غير المباشرة

(الفصـل الاول)
ـ المفهـوم الاشـــتراكي وتطـــوره ـ

المفهـوم الاشـــتراكي :

ان العالم سائر نحو الاشتراكية ذلك امر لا ريب فيه ، فالسلام العالمي اصبح رهنا بتشييد نظام اشتراكي عادل وقويم ، يعيد النظر بتوزيع الثروة ويضمن عملا مستقرا وانتاجا مستمرا وبالتالي عيشا لائقا كريما لكل فرد او جماعة . (١)

والاشتراكية نزعة اخلاقية قبل ان تكون نظاما اجتماعيا واقتصاديا فهي وسيلة لدعم كيان الفرد في مجتمع لا تسوده الطبقية والاستغلال . وقد اختلف العلماء في تعريف الاشتراكية اختلافا كبيرا جعلها تتخبط في خضم زاخر من الغموض والالتباس .

فبعضهم مثلا كـ(بورغان) عرفها بقوله :

((الاشتراكية هي كل نظام يقتضي الغاء الدخل الرأسمالي او نقصانه او توزيعه من طريق فرض حقوق جماعية على الاموال لمنفعة الجماعات الى جانب الحقوق الفردية او عوضا عنها .)) .

اما (دوركايم) فعرفها بقوله : ((الاشتراكية نظرية تطالب بربط الوظائف الاقتصادية كلها او بعضها بمراكز الادارة والتفكير في المجتمع)) فهي لا تؤمن بالحرية الاقتصادية . ويرى (كارل ماركس) : ان القوانين الطبيعية تسوق المجتمع بصورة عفوية الى مأزق يصعب الخروج منه ، ويتجلى بحشد القوى المنتجة ورؤوس الاموال من جهة ، ويجعل الجماهير في طبقة العمال من جهة اخرى . ولا يمكن الخروج منه الا بانقلاب يجعل القوى المنتجة ملكا للجماهير ، ويقضي على تطاحن طبقتي الرأسماليين والعمال ، فالاشتراكية من هذه الناحية عبارة عن نتيجة ضرورة ومحتومة لتطور طبيعي وتقتضي نظاما جماعيا مسيرا .

كما ان اكبار العقل لدى الاشتراكيين حمل احد الفلاسفة الالمانيين على القول :

((ان في تاريخ البشرية عهودا يتصور فيها الانسان نفسه خاضعا لقوانين حكومية ، يقرر فيها ذكاؤه النزيل كل شيء ، ويتوهم فيها العقل انه شيء .))

كما ان دوركايم قال عن الاشتراكية : ((انها تتجه نحو المستقبل وتخلق مثلها العليا بيدها وهي بهذا الاعتبار لا يمكن ان تكون علمية لان مجتمع الغد لا يمكن ان يكون موضوع بحث علمي للرجل العالم اليوم)) .

---

(١) ـ (الاصلاح الاشتراكي والضريبة على الدخل في سوريا) للدكتور رشيد الد

وكما قال الاشتراكيون فانها تعمل في سبيل (العدالة) عن طريق توزيع الدخل القومي بين الناس توزيعا مثمرا منتجا . وان فكرة العدالة تقود الى فكرة المساواة التي هي اهم عنصر في الاشتراكية فيقول اولارد : (الاشتراكي هو كل من يجعل هدفه انقاص عدم المساواة الاجتماعية) . ويقول فاكه ى : ((اني اقصد بالاشتراكية كل نزعة تبغي المساواة الحقيقية بين الناس)) هذه المساواة هي المساواة الفعلية غير المطلقة ، كما انها تنادى بتكافوء الفرص بين الافراد والجماعات .

ويقول الاستاذ (شيفل): ((ان هناك فكرة تسود كل مشاريع التنظيم الاشتراكي هي : وجوب حلول الملكية الجماعية محل الملكية الفردية لجميع وسائل الانتاج)) .

ويقول الاستاذ (نوايل) : ((تطبيق الاشتراكية يعني نقل ملكية وسائل الانتاج للجماعة))

ولقد حاول (ليون بلوم) تعريفها بقوله : ((انها تبتغي انقاص الالم والتفاوت بين الناس الى ادنى حد ، ووضع العدل والعقل محل الامتيازات والصدف)) .

اما الاستاذ (بورغان) فقد صور المجتمع الاشتراكي بقوله : ((ان المجتمع الأشتراكي هو مجتمع تسيره سلطة عامة تحدد الحاجات وتوجه الانتاج والتداول ، وتسعر الشغل والمنتجات بوحدات عمل)) . فوجود الدولة هو روح الاشتراكية .

اما التعريف الذى يعبر عن واقع الحال فهو تعريف (الفيلسوف برنارد شو) أذ قال :

((ان خير تعريف للاشتراكية ان لا تعريف لها)) .

والواقع ان الاشتراكية بمفهومها العام ، تعني النواحي التالية :

ا ـ <u>من الناحية الاقتصادية :</u>

آـ تؤمن الاشتراكية بتوجيه الحياة الاقتصادية بحيث تستغل موارد الجماعة ، من طبيعية وبشرية ، وفق خطط اعدت من قبل الدولة طبقا لاحدث الاساليب العلمية والفنية .

ب ـ وهي نظام جماعي يهدف الى الغاء النظام الاقتصادى الفردى ، دون القضاء على الملكية الخاصة او الغائها ، وانما على اساس تملك الدولة لوسائل الانتاج الكبرى وتأميم المرافق المتصلة بالخدمات العامة كوسائل النقل والمواصلات مثلا ، او موارد الثروة التي يعجز الافراد عن استغلالها ، او التي تصبح ذات طابع احتكارى يعود بالضرر او الخطر على المصلحة العامة ، او تعجز الاموال الخاصة عن مواصلة ادارتها والسير بها في طريق التقدم .

جـ ـ وهي تهدف الى تأسيس الجمعيات التعاونية وتشجيعها ليستفيد من خدماتها صغار المنتجين وخاصة اهل الزراعة والصناعة .

د ـ وهي تعمل على امتصاص الثروة الفائضة حتى يتوافر للدولة المال الكافي للقيام باعباء النهوض الاقتصادى والاجتماعي وتوزيع الدخل القومي على الجماعة توزيعا عادلا وتحقيق التقارب بين مختلف طوائف المجتمع ، والغاء كل دخل لا ينشأ عن العمل ، كفائدة رأس المال وبهذا يتوفر لكل فرد الحق الكامل في ملكية كل ثمار عمله .

٢ـ من الناحية الاجتماعية :

تسعى الاشتراكية لضمان حد ادنى لائق لعيش الافراد وتوفير الضمانات الكافية لجميع المواطنين لانماء مواهبهم وتسخيرها لخدمة المجتمع ، من عبث فئات معينة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واعادة توزيع الثروة لازالة الفوارق بين افراد المجتمع .

كما انها تسعى لجعل العمل حقا لكل مواطن وواجبا عليه تفرضه الدولة .

تطور مفهوم الاشتراكية :

ان الاشتراكية حركة مستمرة لا حقيقة مستقرة ، وقد تطورت بتطور المكان والزمان فاجتازت مراحل متعددة اهمها :

آ ـ المرحلة الفلسفية : قالوا : ان الاشتراكية قديمة كالعالم ، وقد بدأت عند اليونان يوم تصور افلاطون في كتابه الجمهورية ، جمهورية اشتراكية مثلى ، ينعم رعاياها بحياة اقرب الى الشيوعية منها الى الاشتراكية . وقد قسم المجتمع الى ثلاث طبقات : (الطبقة الحاكمة) ، (الطبقة الحرة) (طبقة الارقاء) ، وكلهم يخضعون لنظام واحد لا يبيح الحرية الفردية الا في نطاق ضيق . وقد حدد مهمة الطبقة الحاكمة بانها : ((اسعاد المحكومين بمنحهم الصحة والرضا والفراغ)) .

ب ـ المرحلة الروحية الدينية : وذلك حينما ظهرت الاديان السماوية فتضمنت نفحة من الاشتراكية الروحية المثالية قوامها الاخاء والتعاون والعدالة والمساواة .

فالديانة المسيحية قامت تعلن مبادىء المساواة ولا تعترف بالتفرقة التي سادت في الدولة الرومانية ، ولذلك اخذ كثير من الرقيق المضطهدين يسرعون الى حظيرتها مهما كان العقاب الذى قد يتعرضون له . فلقد كان من اكبر عوامل نجاح المسيحية وانتشارها انها اشاعت في نفوس الارقاء الامل في التحرر وارتفاع مستواهم الاقتصادى والاجتماعي .

كما ان الدين الاسلامي اقام للمرة الاولى في التاريخ اسسا تشريعية ونظما اجتماعية تعتبر ركنا كافيا لاى صرح اشتراكي سليم . ففي كل من الكتاب والسنة احكام تخرج بالاشتراكية الى مرحلة اجتماعية واقعية كقوله تعالى :

((لا يكلف الله نفسا الا وسعها)) ، ((وان ليس للانسان الا ماسعى)) ، ((واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين)) ،

وكذلك قول الرسول ص :

((الناس سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى ، ان اكرمكم عند الله اتقاكم))

((لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه مايحب لنفسه)) .

كما ان ضريبة الزكاة في احكامها ، وهي احدى فرائض الاسلام الخمسة ، وكذلك فلسفة ابي ذر الغفا

في زهدها ، بالاضافة الى اعمال عمر بن الخطاب في مثاليتها ، وتشاريع عمر بن عبد العزيز في عدلها .... كلها تدل على الاثر الحاسم الذى كان للاسلام في تاريخ الاشتراكية .

جـ ـ المرحلة الطوبوية الخيالية : انها ظهرت منذ القرن السابع عشر وهدفها محاولة تغيير المجتمع عن طريق تغيير النفس البشرية ، ولذلك فهي تحاول تأسيس مجتمع مثالي ، يعيش فيه الناس ويبتعدون فيه عن جوهم الفكرى القديم . وقد نادى بها الفرنسيون بصورة خاصة امثال : سان سيمون الصناعي : وفوريه داعية الحركة التعاونية : وبرودون زعيم النقابية الفرنسية والحركة الفوضوية .

اما في انكلترا فقد نادى بها مؤسس الاشتراكية البريطانية روبرت اون . وفي المانيا كان هيجل زعيم الاشتراكية المثالية .... وقد حضر هؤلاء الكتاب ولادة الآلة وشاهدوا انتاجها ، ومع ذلك فقد سيطرت الروح الجدلية على ابحاثهم الاشتراكية مما طبعها بطابع مثالي اقرب مايكون الى خيالية افلاطـــون .

د ـ المرحلة العلمية العالمية : ان الاشتراكية العلمية العالمية هي الاشتراكية التي لا تعتمد على الخيال والفلسفة بل تنطبق على العلم والواقع . فهي تعتبر الخطوة الحاسمة الثانية بعد ظهور الاسلام في تاريخ الاشتراكية .

وقد نادى ماركس على اساس فكرة الحسمية التاريخية معتقدا ان الاشتراكية هي نتيجـة حتمية يفرضها التطور الزمني بحد ذاته ، دون ان يسعى اليها احد ، لان الواقع التاريخي بنظر ماركس يثبت ان مبدأ المنافسة في ظل النظام الرأسمالي سيؤدى حتما الى زوال عدد كبير من اصحاب رؤوس الاموال وانضمامهم الى الطبقة العاملة او الكادحة ، وهذا مايزيد في عدد المتذمرين ويؤدى فجأة الى الانقضاض على الطبقة الرأسمالية التي يسهل حينئذ ازالتها لقلة عددها .

ويرى ماركس ان الشؤون الاقتصادية هي التي تعين مجرى التاريخ وان شكل الحكم ونظام العائلة والقيم الاخلاقية وآداب المجتمع ، كل ذلك ليس الا انعكاسا او نتيجة للفعاليات والمؤسسات الاقتصادية ، كما انه يرى ان الاساليب الفنية للانتاج هي الاساس الذى تقوم عليه الحياة الاجتماعية .

ويقول كارل ماركس في مطلع البيان الشيوعي الذى اصدره عام ١٨٤٧ ، مع صديقه انكلـز ((ان تاريخ كل المجتمعات حتى يومنا هذا ، ليس الا تاريخا لنضال الطبقات ، وينتهي هذا النضال بالثورة النهائية التي تقضي على فكرة الطبقات وهي امر محتوم ونتيجة لقانون التطور العام)) .

ولكن كثيرا من انصار ماركس نفسه يقولون : ((ان التاريخ يثبت عكس مايذهب اليه ، فالواقع ان الطبقة المالكة لا ينقص عددها في العصر الحاضر ، بل يزداد بسبب انتشار الاقتصاد المختلط ، الذى ينوع الاساليب والوسائل لاشراك العامل في ملكية رأس المال ، كما ان اتساع نطاق الشركات المساهمة يشجع الملكية الصغيرة ، اذ يسهل على كل صاحب مال مهما كان ضئيلا ان يوظف هذا المال

وينميه وكل هذا يؤدى الى ضعف نظرية ماركس، فضلا عن ان ماركس نفسه في مؤلفاته يكاد لا يفرق بين الشيوعية والا شتراكية وكأنه يعتبر الا شتراكية مرحلة حتمية نحو الشيوعية العالمية)) .

والواقع انه كان لماركس الاثر الكبير في نقل الحركة الا شتراكية من الابحاث الجدلية الى الوقائع العلمية وفي الدعوة اليها على اساس عالمي ودولي .

وقد نادى ماركس ايضا بعدم مشروعية فضل القيمة (Plus value) او الدخل غير المكتسب الذى يأخذه الرأسمالي مع انه حق للعامل لان العمل حسب قوله : ليس اصل القيمة فحسب ، بل هو المادة التي تتكون منها القيمة وهذه القيمة هي القيمة التبادلية .

وكذلك نادى ماركس بقانون التركز الصناعي او تجمع رأس المال .

ومما هو جدير بالملاحظة انه في مستهل القرن العشرين اخذ بعض الماركسيين المتطرفين ينادون بوجوب استعمال الثورة الا شتراكية وشرعوا يمهدون لها ، في المانيا وروسيا خاصة ، الى ان اتيحت لهم الفرصة في اثناء الازمات التي رافقت الحرب العالمية الاولى ، فاعلنوا الثورة البولشفية التي اطاحت بالنظام القيصرى في روسيا وانشأت النظام الحاضر فيها .

ومن الملاحظ ايضا ان بعضا من ابطال الثورة البلشفية لاحظوا على انه من المستحسن ان يمر النظام الشيوعي خلال فترة من الزمن عن طريق النظام الا شتراكي تطبيقا للنظرية الماركسية القائلة : ((بان الا شتراكية جسر ضرورى نحو الشيوعية)) . وهكذا اعلن الشيوعيون الروس في مؤتمرهم المنعقد اخيرا في عام ١٩٥٢، ((ان النظام السوفيتي سينقل خلال السنوات القليلة القادمة من المرحلة الا شتراكية الى المرحلة الشيوعية)) .

والواقع انه بعد الحرب العالمية الاولى اخذت بعض الاتجاهات الاقليمية القومية تنمو وتتكتل لتقف حائلا دون اشتراكية ماركس العلمية العالمية ، فقامت النقابية الفاشية التي كانت ترمي الى نوع من الاصلاح الا شتراكي قوامه النقابة وهدفه المساعدة على تحقيق المطامع الاستعمارية الايطالية .

وكذلك نشأت النازية في المانيا وسميت ((اشتراكية قومية)) ، مع انها لم تكن في جوهرها تبغي من الا شتراكية الا مايعيد المجد العسكرى لالمانيا .

هـ ـ الا شتراكية الواقعية القومية :

بعد الازمات التي اعقبت الحرب العالمية الثانية نشأت نزعة اشتراكية جديدة على اساس غير عالمي ، فكل دولة او امة اصبحت تفسر الا شتراكية وفقا لما تقتضيه الحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها اى وفق الواقعية القومية . وقد وجدت هذه النزعة مجالا لها في كثير من الدول وادت الى استلام زمام الحكم من قبل بعض الاحزاب والهيئات الا شتراكية او العمالية ، كما في انكلترا واستراليا ويوغسلافيا .

وتختلف هذه الا شتراكية عن اشتراكية ماركس العالمية ، بانها تعالج امراض المجتمع في ... فالا شتراكية العمالية الانكليزية مثلا ، كما اوضحها (سيدني وب) في برنامج

حزب العمال البريطاني ، تقوم على الاسس الاربعة التالية :

١ ـ تقرير حد ادنى لمعيشة افراد الشعب لايجوز النزول دون مستواه .

٢ ـ الاشراف الديمقراطي على الصناعة على اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج الكبرى .

٣ ـ اجراء انقلاب شامل في النطاق المالي بحيث يأتي الجانب الاكبر من ايرادات الدول عن طريق الضرائب المباشرة على الدخول التي تزيد على الحد الضروري بالاضافة الى ضريبة خاصة على رأس المال ولاجل سداد الدين الاهلي .

٤ ـ الثروة الفائضة وتخصيصها للخير العام وذلك بطريقتين :

آ ـ التأميم او نقل الملكية الى الامة او الدولة .

ب ـ بفرض الضرائب التصاعدية .

والاشتراكية القومية الواقعية تسود اليوم لدى الدول التي ترى تحديد الاصلاح الاقتصادى حسب مايتطلبه الواقع الاقتصادى لكل قومية او دولة وذلك دون الوصول حتما الى الشيوعية العالمية .

ولعل من المناسب ان نشير منذ الآن الى ان الدستور السوري قد حوى جملة من هذه المبادئ والاتجاهات التي يقوم عليها (المفهوم الاشتراكي) الحديث واهم هذه المبادئ :

١ ـ ((العمل حق لجميع المواطنين وواجب يمليه الشرف ، وهو اهم العناصر الاساسية في الحياة الاجتماعية ، وعلى الدولة ان توفره للمواطنين ، وان تضمنه بتوجيه الاقتصاد الوطني — والنهوض به)) ـ م ٢٦ ف ١ ـ

٢ ـ ((يعطى العامل اجرا يتناسب مع كمية عمله وكيفيته)) ـ م ٢٦ ف ٢ ـ

٣ ـ ((لكل مواطن الحق في ان تكفله الدولة وتكفل اسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المتعمدة)) ـ م ٢٦ ف ٣ ـ

٤ ـ تحمي الدولة صحة المواطنين وتنشئ لهم المستشفيات والمصحات ودور التوليد وتعنى بالحوامل والمرضعات والاطفال)) ـ م ٢٧ ف ١ ـ

٥ ـ ((التربية والتعليم حق لكل مواطن)) ـ م ٢٨ ف ١ ـ

٦ ـ ((للدولة ان تؤمم كل مؤسسة او مشروع يتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض عادل)) ـ م ٢٤ ف ١ ـ

٧ ـ يعين بقانون حد اعلى لحيازة الاراضي تصرفا او استثمارا بحسب المناطق ، على ان لايكون له مفعول رجعي)) ـ م ٢٢ ف ١ ـ

٨ ـ ((تشجع الدولة على انشاء الجمعيات التعاونية وتقوم بمراقبتها)) ـ م ٢٢ ف ٢ ـ

٩ ــ ((تكفل الدولة الحرية والطمأنينة وتكافوء الفرص لجميع المواطنين)) ــ م ٨ ـــ

١٠ ــ ((تفرض الدولة الضرائب على اسس عادلة وتصاعدية تحقق مبادىء المساواة والعدالــــة الاجتماعية)) ــ م ٢٥ ـــ

= =

= = = = = = = = = = = = =

= = = = = = =

= = =

= =

=

(الفصـــل الثانـــي)

- اركان الاصــلاح الاشـــتراكـــي -

اولا : النظام الرأسمالي نظام فاسد .
ثانيا : وجوب اعادة النظر في توزيع الثروة عن طريق تعديل نظام الملكية الفردية :
آ - التأميـم .
ب - تحديد الملكيـة .
جـ - التوزيع الضريبـي .
ثالثا : اعتبار العمل اساسا في التوزيع .
رابعا : قيام الدولة بالوظائف الاجتماعية .

==============

اولا - النظام الرأسمالي نظام فاسد :

الايمان بفساد النظام الرأسمالي يشكل الركن الاول للاشتراكية ، فهذا النظام القائم على تكتل - الثروات واستغلال الطبقات كان هدفا لهجمات سان سيمون وفوريه وسيسموندى وغيرهم قبل ماركس وانصاره . والنظام الرأسمالي نظام فاسد لانه يؤدى الى استغلال اصحاب رؤوس الاموال لجهود - الطبقة العاملة واتعابها ، وبسبب انتشار البطالة ونشوء الازمات الدورية . فهو يقوم على المزاحمة - والمنافسة ، هذه المنافسة التي تؤدى الى الاحتكار وتسيير السعر حسب رغبة المنتج ومصلحته الخاصة التي غالبا ماتتعارض مع الصالح العام ، الامر الذى حتم تدخل الدولة بغية القضاء على الاستغلال وتلافي البطالة ، وذلك بواسطة الاقتصاد الموجه او المنهاجي .

ثانيا - وجوب اعادة النظر في توزيع الثروة عن طريق تعديل نظام الملكيـة الفردى :

وذلك باساليب متعددة اهمها :

آ - التأميـم : اى جعل مرافق الحياة العامة ووسائل الانتاج الرئيسية ، كالمناجم والمصارف والمعامل الكبرى ملكا للامة او للدولة .

لانه حسب رأى الاشتراكيين : لايجوز ان تبقى هذه الوسائل بين ايدى فئة من الافراد او الشركات تتصرف بها وفق ماتقتضيه اهواؤها وجشع افرادها . لانها حاسمة في اثرها على الانتاج العام ، ويجب ان تنتقل ملكيتها الى الامة او الدولة الممثلة للامة ، لتتولى ادارتها حسب الصالح العام . وهذا -

التأميم من الوسائل الاشتراكية المقررة في العصر الحاضر ، وهو يقوم على الغالب على اسس ونصوص دستورية تشترط عادة وجود النفع العام ودفع التعويض العادل ، كما هو الحال في سوريا مثلا اذ نص دستورها على انه :

((للدولة ان تؤمم بقانون كل مؤسسة او مشروع يتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض عادل)) .

وعلى هذا اممت سوريا مثلا (مؤسسات الكهرباء في دمشق والكهرباء والمياه في حلب) وكذلك ايران اممت شركة البترول التي كانت تعرف باسم (شركة البترول الانجلو — ايرانيان) . اما انكلترا فقد لجأت الى التأميم خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، فاممت بنك انكلترا وصناعة الفحم ووسائل النقل الكبرى والغاز ، بعد ان وجدت السلطة التشريعية في هذا التأميم مصلحة عامة واقرت تعويضات عادلت كادت تنوء بثقلها الخزانة الانكليزية ، لولا ان ضريبة الدخل قد غزتها ولا تزال تغذيها بالاموال اللازمة لدفع اقساط هذه التعويضات .

ومما هو جدير بالذكر ان تأميم الشركات في الشرق الاوسط قد سار بعد الحرب العالمية الثانية باتجاه قومي ، هدفه التخلص من الشركات الاجنبية ومنعها من استغلال موارد الامة وثرواتها الانتاجية .

ب — تحديد الملكية : اى وضع حد اعلى لملكية الفرد بحيث لا تتجاوز حدا معينا ويرى بعض الاشتراكيين ان هذا الحد الاقصى يجب ان تحدده مقدرة الفرد على استثمار مايملك .

وقد نص الدستور السورى على انه ((يعين بقانون حد اعلى لحيازة الاراضي تصرفا او استثمارا — بحسب المناطق على ان لايكون له مفعول رجعي)) .

ومن الملاحظ ان الاتجاه العملي السائد الآن لدى معظم الدول هو ترك تحديد هذا النصاب الى هيئة شرعية تستند الى دراسات اختصاصية تستنير فيها بواقع الحال للملكية في البلاد من حيث اتساعها وانواعها وعدد الاشخاص القادرين على الاستثمار ومستوى المعيشة وغير ذلك من الاعتبارات التي تضمن جعل هذا التحديد في التملك مثمرا للانتاج العام وبالتالي مفيدا لمجموع الامة .

جـ — التوزيع الضريبي : اى فرض الضرائب المباشرة التصاعدية التي تعيد توزيع الثروة العامة عن طريق الخزينة ، هذه الضرائب التصاعدية هي التي يزداد معدلها بازدياد الاموال الخاضعة لها .

وتقوم فكرة التصاعد في الضريبة على اساس ((التساوى في التضحية)) :

١ — فالضريبة التصاعدية تؤمن المساواة في التضحية وتعيد التوازن الاقتصادى الذى يكون قد اختل بسبب انتشار الضرائب غير المباشرة وخاصة على السلع الضرورية ، التي يشتد عبؤها على الفقير — اكثر من الغني . فالنظام التصاعدى يحقق هذا التوازن ، اذ تكون الضريبة فيه اعلى نسبة على الغني منها على الفقير ، وفي الوقت نفسه يضمن هذا النظام للخزينة موردا هاما لايستهان به ، اذ تقاسم الدولة المحتكرين وارباب الدخول الكبيرة ارباحهم الجسيمة وتتمكن بالتالي من تمويل المشاريع — الاصلاحية الكبرى .

٢ ـ هذا فضلا عن ان التصاعد في الضرائب يؤدى الى تعديل التوزيع المالي للثروات وتقليل الفوارق بين الطبقات ٠

ثالثا ـ اعتبار العمل اساسا في التوزيع ؛

ان اعتبار العمل اساسا للتوزيع بحيث ((يؤخذ من كل بحسب طاقته ويعطى لكل بحسب عمله)) هو قول الاشتراكيين ، بينما يقول الشيوعيون ((من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته)) ، ولا فرق بين ان يكون هذا العمل معنويا او ماديا او فكريا او جسميا ٠

وفي ذلك اختلاف بين الجماعيين / من اشتراكيين وشيوعيين / ، وبين الفرديين :

فالفرديون : لا يرون ضرورة لتحديد اسلوب التوزيع ، وانما يتركونه للنواميس الطبيعية ، من منافسة وعرض وطلب وربح واستثمار وبقاء للاصلح وغير ذلك من العوامل التي لا تتطلب تدخلا من قبل المجموع او تحديدا ، لان وظيفة الدولة هي الحماية فقط لاان تتدخل للتحديد او التوزيع ، ولان ذلك قائم فعلا وبصورة عفوية قضته نواميس الطبيعة في اطلاق حرية الافراد ٠

اما الجماعيون : فيقولون بضرورة تحديد التوزيع وذلك اما باعتبار العمل اساسا في التوزيع حسب قول الاشتراكيين ، او اعتبار الحاجة اساسا في التوزيع حسب قول الشيوعيين ٠

رابعا ـ قيام الدولة بالوجائب الاجتماعية :

ان قيام الدولة بالوجائب الاجتماعية كانشاء مؤسسات التأمين والضمان بغية حماية المجتمع من آفات البطالة والفقر والجهل والمرض ، يكاد يتفق على ضرورته بين جميع المذاهب ، ولكن هناك فوارق شكلية بسيطة بين مختلف المذاهب في هذا الشأن :

فالرأسماليون : يرون ان القيام بهذه الوجائب هو في صالح الدولة فقط ، وان مصلحة الفرد لا تتعارض مع مصلحة المجموع ٠ ومنهم ستيوارت ميل الذى يرى انه من وظائف الدولة الاختيارية وهي كثيرة جدا ، التربية والتعليم ، وحماية الاطفال والمراهقين بتحديد ساعات العمل ، ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ، والاحسان بشرط ان لا يؤول الى اعتماد المرء عليه في حياته ، واخيرا فانه يضع مبدأ عاما للتدخل : هو انه نافع حين تواني الافراد عن القيام بالشؤون الضرورية مثل انشاء الطرق والمرافئ والترع والمستشفيات والمدارس وتنظيم الثقافة الفكرية ، وان كان ميل يفضل ان يقوم الافراد بهذه الاعمال وتنشطهم الدولة في ذلك وتشد ازرهم ٠

اما الاشتراكيون : فانهم يرون ذلك من واجباتهم ، اى انه يجب على الدولة الاشتراكية ان تسعى الى تقديم الخدمات للمواطنين بادنى حد ممكن من النفقة ، كقيام الحكومة المركزية او المحلية بامتلاك وادارة المرافق العامة ، كالمواصلات وعمليات الانارة ومد البيوت بالمياه ، وكذلك اذا اصبح مشروع ما ذا طابع احتكارى بحيث يهدد مصالح الجماعة فانه يجب على الدولة ان تسارع الى ادارته حتى تقضي على هذا الاحتكار وتقدم السلع التي ينتجها باثمان منخفضة تتفق مع

المقدرة الشرائية للافراد ، كما انه على الدولة ان تســـعى للتغلب على الازمات الدورية ونتائجها .

= =

= = = = = = = = = = = = = = = = = = = =

= = = = = = = = = = = = = = =

= = = = = = = = = = = =

= = = = = = = =

= = = =

= =

(الفصـــل الثالـث)

- وسـبـائل الاصـــلاح الاشتراكـــي -

ان وسائل تحقيق الاصلاح الاشتراكي المنشود عديدة واهمها ثلاث :
اولا : التأمـــــيم .
ثانيا : تحديد الملكـــية .
ثالثا : التوزيع الضريبـــــي .

================

اولا - التأميـــم :

ويقصد منه جعل وسائل الانتاج ملكا للامة او للدولة ، وهو في معناه البسيط تحويل الملكية الخاصة الى ملكية عامة واسناد ادارة المشروع المؤمم الى هيئة عامة قد تكون السلطة المركزية او السلطات المحلية .

والتأميم مشكلة تتنازعها مذاهب اقتصادية ثلاثة : (المذهب الحر) و (المذاهب الاشتراكـية) و (مذاهب التدخل) .

فالمذهب الحر يقول : لا تأميـــم .
والمذاهب الاشتراكية تقول : بل تأميم شامل .
اما مذاهب التدخل فتقف في منتصف الطريق لتقول : انه ليس مايمنع من ان يقوم نشاط الدولة الى جانب نشاط الافراد (١)

والحقيقة ان التأميم يعتبر من التجارب الاقتصادية الحديثة وان نجاحه في بلد معين لا يعنـــي بالضرورة نجاحه في بلد آخر ، وان النظم الاقتصادية التي تلائم دول الصناعة المتقدمة قد لا ينطبق تماما على تلك التي تلائم الدول الزراعية او الدول التي مازالت تخطو خطواتها الاولى في طريق التصنيع .

وان التأميم يعتبر في نظر انصاره وسيلة لغاية مزدوجة ، هي تحقيق المبادئ الاشتراكية وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي . ويحدد هؤلاء الانصار مزايا التأميم فيقولون انه يؤدي الى : معالجة الازمات الدورية ، والقضاء على البطالة ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل ، والحرص على مصلحة المستهلك ، وزيادة الكفاية الانتاجية وتحقيق الصالح القومي والصالح العام .

آ - معالجة الازمات الدورية : فالنظام الرأسمالي الحر هو المسؤول الاول عن الازمات الاقتصادية وافتها الكبرى البطالة لسببين رئيسيين :

١ - الفوضى في الانتاج والتقدير الخاطئ واختلال التوازن بين العرض والطلب .
٢ - الارتجال في منح الائتمان .

---

(١) - (سياسة التأميم مالها وما عليها) للاستاذ حسين عبدان

ولذلك فان تأميم الصناعات الرئيسية ، ولا سيما الصناعات التي تنتج المعدات الانتاجية ، ووضع سياسة توجيهية عامة ، هو السبيل الوحيد الى تحقيق الانسجام والتعاون بين الخطط المختلفة ٠

والواقع ان الازمات حسب اكثر النظريات الحديثة هي نتيجة عاملين رئيسيين :

اولهما : الخطأ في التقديـــر ٠

ثانيهما : الطاقة الانتاجية الآليـــة ٠

ب ـ القضاء على البطالـة :

الواقع ان البطالة ليست سوى ذيل من ذيول الازمة وتعتبر ابرز اثارها التي تدفع العمال الى التعطل دفعا ، وعلاج البطالة هو التأميـم لان :

ـ الصناعات المؤممة الموجهة لا تعمد الى التخلص من عمالها بمثل السرعة التي تتخلص بها الصناعات الفردية منهم ٠

ـ الدولة باعتبارها صاحبة رأس المال تستطيع ان تتكفل بتشغيل كل عامل ولو لجأت الى توسيع نطاق الانتاج الى القدر الذى يسمح بهذا التشغيل ، وهي بذلك لا تخشى افراطا في الانتاج او التضخم النقدى بسبب ارتفاع الاجور مادامت تتحكم بالسياسة النقدية عن طريق البنك الموحد ٠

جـ ـ تحقيق العدالة في توزيع الدخل :

ان الاشتراكيين يعتبرون التأميـم كوسـيلة فعـالـة لتحقـيق العدالـة في توزيـع الدخـل لان :

١ ـ المشروع المؤمم لا يشترط توفير نسبة معينة من الارباح للاستمرار في الانتاج ، وانما سيظل ينتج طالما ان الدخل يغطي نفقة الانتاج ٠

٢ ـ الاجر الذى سيدفع للعمال المشتغلين بالصناعات المؤممة هو الاجر العادل ٠

٣ ـ الفائض الذى تحققه الصناعات المؤممة سوف يذهب الى خزينة الدولة بدلا من جيوب فئـة قليلة من اصحاب رأس المال ، وبذا تتمكن الدولة من تخفيض عبء الضرائب العامة والتوسع في انشـاء المشروعات ذات المنفعة الاجتماعية ، كالتعليم والعلاج المجاني وغيره ٠

د ـ الحرص على صالح المستهلك :

وهنا يجدر التفريق بين الاحتكار ، والثمن العادل :

١) ـ فالاحتكار : ان التطور الصناعي والاقتصادى الحديث ذهب بالسيادة التقليدية ـ للمستهلك ، وقد بعثت فكرة تكوين منظمات جماعية بقصد حماية المستهلك الفردي ضد ضروب الاستغلال والتضليل التي تتهدده ، فبرعت بذلك الدول الاسكندنافية ٠ ثم اتجه التفكير الى التعاون الذى استطاع بالفعل ان يخفف من ضغط الاحتكار واستبداده ٠

وينادى المؤمنون : بتأميم كل مشروع بلغ في ايدى الافراد مرحلة الاحتكار ، وحجتهم في ذلك ان المستهلك انمايستبدل بالتأميم احتكارا فرديا يقوم على الاستغلال والربح الفاحش ، باحتكار جماعي يسوسه العدل والحرص على الصالح العام .

اما المعارضون للتأميم فيقولون رغم تسليمهم بمساوئ الاحتكار الفردى : لا بأس من ان تتدخل الحكومة بوسائلها السلبية للحيلولة بين مخالب الاحتكار — وجمهور المستهلكين . وهذا التدخل يكون بسن التشاريع وتنشيط المنافسة — الحقيقية والرقابة والتنظيم والادارة المختلطة . ولكن الواقع ان نتائج ذلك قد فشلت في الولايات — المتحدة .

٢) — اما الثمن العادل :

آ — ان معارضي مذهب التأميم يقولون : ان نظرية الثمن العادل الذى هو مفقود الآن في العالم ، يتحدد عند تلاقي العرض والطلب ، لا تصلح الا في نظام تسوده المنافسة الحرة والرأى عندهم ان عدالة الثمن يمكن ان تتحقق بتدخل الدولة عن طريق :

١ — تحديد اسعار المنتجات التي تميل اثمانها الى الارتفاع .

٢ — التأثير في العرض بكافة الوسائل ، كتشجيع الجمعيات التعاونية او دخول الدولة في السوق كمشترية او غير ذلك من الوسائل ....

٣ — التأثير في الطلب بتحديد الاستهلاك عن طريق نظام البطاقات او بتحريم بيع السلع في بعض ايام الاسبوع .

ب — اما انصار التأميم : فلا يقتنعون بمثل هذه الوسائل ، وليس في نظرهم غير التأميم بديل في تحقيق الثمن العادل ، فالتأميم فضلا عما يحققه من وفورات تساعد على تخصيص الانتاج بصفة عامة ، فانه لا يراعي في تحديد اثمان المنتجات سوى اعتبار الصالح العام .

هـ — زيادة الكفاية الانتاجية :

يقول معارضوا التأميم : ان التأميم يقضي على باعث المصلحة الشخصية والبواعث هي اما ايجابية او سلبية او معنوية .

اما انصاره فيقسمون عنصر العمل الى قسمين :

١ — قسم يضم من يعملون بامرة غيرهم كالعمال .

٢ — وقسم يضم طبقة المنظمين والمديرين .

ويضيفون الى ذلك : ان الصناعات المؤممة تستوى مع غير المؤممة بالحوافز على هذا النحو ، بل ان المؤممة لتفوق غيرها من حيث قدرتها على التأثير في نفوس العمال ، فتحل النظرة التعاونية العامة محل البواعث الشخصية ، وهذا ليس بمستبعد ، لان التأميم كأداة لتحقيق المبادئ الاشتراكية سوف تقضي

على البطالة وتعمل على تحقيق العدالة في التوزيع ، فلا يعود العمال يشعرون بان هناك فائضا للقيمة يستولي عليه الممولون وارباب العمل ، ويضيفون الى ذلك ان النظم الاقتصادية الحديثة في الانتاج لم تعد تجعل للحوافز المادية اهمية تذكر ، وان عدالة التوزيع التي يحققها التأميم تعتبر من ناحية اخرى عاملا له خطورته في زيادة عنصر الكفاية .

ففي المجتمع الاشتراكي يتضاءل جانب الدخل غير المكتسب الذى مصدره الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وتتلاشى بالتدريج تلك الطبقة التي تعيش على الربح والريع ، دون ان تؤدى عملا .

وان التأميم لا يؤثر على الحوافز المادية لانه لا ينكرها ، وانما يبقي عليها ويستوى مع النظام الفردى في استخدامها .

وهم يضيفون الى ذلك ان نظامهم كفيل بزيادة عنصر الكفاية لقيامه على استبعاد الدخل غير المكتسب وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بحيث تشيع الرضاء والارتياح في نفوس العمال .

هذا وان للكفاية التي يناقشها الاشتراكيون لتأييد مبدأ التأميم بردهم على معارضيه عوامل اخرى :

آ - من حيث القدرة على الافادة من الابحاث العلمية والفنية :

يرى الاشتراكيون انه في ظل التأميم الصناعة تستطيع ان تعتمد على امكانيات كبيرة في تأسيس المعامل والانفاق على الابحاث وتوحيد نظمها وتوجيهها في طريق واحد . وانه في ظل النظام الاشتراكي الموجه ، اختفاء المصالح الفردية المتعددة ، يمهد لمولد الاكتشافات ويشجع الدولة على تبنيه واستخدامه بطرق هادئة .

ب - من حيث الضياعات :

ان التوجيه يعمل على تفادى الضياعات التي تنشأ من وهن الانتاج خلال علاج الازمات - والبطالة ، وكذلك هو يعمل على التخلص من الضياعات التي توجبها ظروف المنافسة .

والصناعات المؤممة تتفادى المنافسة الاعلانية ولا تتهرب من قوانين الدولة ، والتوجيه من شأنه ان يقلل من نسبة احتمال الخطأ فيها . وكذلك هو يعمل على التخلص من تكاليف المناضلة بين - الصناعات الخاصة والحكومة .

جـ - من حيث المنافسة وعنصر المخاطرة :

يقول انصار التأميم : ان المنافسة الصحيحة هي التي يحققها التأميم ، فلا اضرار بالمستهلك ولا يكلف المشروع تلك النفقات الباهظة في الدعاية والاعلان . وتنتقد هذه المنافسة بان قيامها على مبدأ ارضاء الرأى العام قد يعرضها لخطر الانسياق وراء هذا الرأى حتى ولو كان خاطئا .

د - من حيث حجم الوحدة الادارية :

يقول انصار التأميم : ان تحميل المجتمع نفقات هيئة اقتصادية عليا وتعريض الكفاية الادارية

لاخطاء المركزية اذا وجدت ، هذه المساوئ يمكن تداركها بوضع نظام اداري يؤمن قدرا كبيرا من الاستقلال الداخلي •

هـ — من حيث التجديدات :

يقول انصار التأميم : ان سياسة التأميم تتيح للصناعات في سبيل تجديد معداتها واستخدام الوسائل الحديثة التي تفوق تكاليفها مقدور الصناعة الفردية ، اذ يصبح من المستطاع تدبير هذه التكاليف من الحصيلة العامة لدخل الصناعات المؤممة جميعها •

و — تحقيق الصالح القومي والصالح العام :

١ — ان تأميم الصناعات الحربية ابعث على حفظ اسرارها وعلى تحقيق سيادة الدولة وتأمين سلامة جيشها •

٢ — وتأميم الصناعات التي تكون الدولة اكبر مستهلك لمنتجاتها هو انفيد للصالح العام •

٣ — وتأميم مصادر الثروة الطبيعية التي قد يؤدي الاسراف في استغلالها الى الاقرار بالحاجة المستقبلة للدولة ، كمناجم الفحم •

٤ — وتأميم المرافق العامة يؤدي الى كفايتها في اشباع الحاجة العامة ، اذ يساعد على تخفيض ثمن الخدمة او السلعة في هذه المرافق الى مادون نفقة انتاجها •

٥ — وتأميم المؤسسات الاحتكارية يحمي المستهلك من سوء الاستغلال •

٦ — وتأميم الائتمان ادى الى تنظيمه والتحكم في الاستثمار عن طريقه ، وفرض سيادة الدولة على بقية نواحي النشاط الاقتصادي •

٧ — وتأميم الصناعات الرئيسية يحقق التعاون بينها ويمكنها من تحقيق عدالة التوزيع ، مزايا الانتاج الكبير والتنظيم العلمي للعمل وعلاج البطالة وتفادي الازمات •

٨ — والتأميم بوجه الاجمال ، يسهل التوجيه ، والتوجيه يحقق مبادئ الاشتراكية التي تقوم على اعتبارين رئيسيين هما : الصالح العام والصالح القومي •

اما معارضوا التأميم فيقولون :

انه اعتداء على حق الملكية الخاصة ، وفيه صعوبة توجيه الانتاج لاختلال وظيفة جهاز الثمن ، وانه يقضي على الحرية الفردية والحريات العامة •

آ — القضاء على الملكية الخاصة :

ان الملكية الخاصة في نظر المذهب الفردي هي مظهر الشخصية الانسانية واحترامها من اهم الواجبات عند انصار هذا المذهب والاستاذ لوك يقول ((ان الملكية الفردية حق من حقوق الانسان الطبيعية ، فعلى المجتمع ان يعترف بها وعلى الدولة ان تحميها)) • اما آدم سميث فيقول :

((ان مجموع المصالح الفردية يمثل مصلحة الجماعة)) •

ولكن الاشتراكيين ردوا على ذلك بقولهم :

((ان مذهبهم يقوم ايضا على مبدأ الصالح العام وتحقيق رفاهية المجموع)) •

واخيرا فان الماركسية تقول : ((ان الملكية الفردية لم تعد تتلاءم مع نظام الانتاج الحديث وانما تعتبر عقبة في سبيل تقدم هذا النظام وباعثا على سوء التوزيع)) •

والصراع الحديث بين الرأسمالية والاشتراكية يدور في :

١ ــ اى النظامين اكثر كفاية في استغلال الموارد الانتاجية •

٢ ــ اى النظامين اقدر على تحقيق الصالح العام ورفاهية المجموع •

٣ ــ اى النظامين اضمن وابقى على الحريات العامة والحريات الخاصة •

ب ــ صعوبة توجيه الانتاج لاختلال وظيفة الثمن :

يقول الاقتصادى الامريكي سويزى عن التأميم ((انه لا مفر من اعادة توزيع الموارد الانتاجية على الاستعمالات المختلفة في حدود ندرتها ، وهذه هي مهمة التوجيه)) •

ويضيف الى ذلك ((ان التوجيه في شكله الديمقراطي واسلوبه العلمي الصحيح يستطيع ان يعتمد على جانب كبير من نظام الاثمان الحر)) •

اما انتقاداته فهي لا تنصب الا على دعوة الاشتراكيين الذين يودون التخلص من الاسعار •

جـ ــ التأميم يقضي على الحرية الفردية والحريات العامة :

١ ــ الحرية الفردية الاقتصادية :

آ ــ حرية اختيار السلعة او الخدمة :

وذلك حين يفرض الموجهون مقياس تفضيلهم على جميع المستهلكين وبذلك تنعدم حريتهم في الاختيار ، وهذه هي النتيجة المنطقية لذلك •

ب ــ حرية اختيار الوظيفة والعمل :

وذلك حين يفرض الموجهون مقياس تفضيلهم على جميع المستهلكين لان توجيه الانتاج لابد وان يتبعه توزيع العمال في مناطق مختلفة دون ان يملك العامل حق الاعتراض •

٢ ــ الحريات العامة :

يرى الاحرار ان نظام التأميم لابد ان يفضي الى آفة الحكم ، بان يضع السلطة كلها في ايدى الموظفين ورؤساء المصانع ، ويصبح الموظفون هم المستغلون الجدد في مكان المستغلين من اصحاب رؤوس الاموال •

ويرد عليهم انصار التوجيه : بانه مستطاع مع سيادة الديمقراطية ، والحريات العامة ليست سوى نتيجة للحرية الاقتصادية •

وختاما لبحث التأميم اقول :

ان التطور الانساني في عصره الحالي يقتضي ان يسود الناس ديمقراطية صحيحة ، تقوم على اساس من العدل والمساواة والتقارب بين الطبقات • ذلك التقارب الذى لا يمكن ان يتحقق الا بالتقارب بين الدخول الحقيقية لهذه الطبقات •

والتأميم هو سلاح الطبقة التي لا تملك وتريد ان تصبح ملكية رأس المال حقا للجميع •

وهنا ما هو جدير بالملاحظة : ان التأميم قد فشل في فرنسا ولكن فشله فيها لا يعني انه غير صالح في بلد آخـر •

والواقع انه ليس من النظم ماينفرد كله بالصواب او ينفرد بالخطأ كله •

ثانيـــا ـ تحديد الملكيـــة :

اى تقييد الملكية الفردية بحيث لا تتجاوز حدا معينا ، ويرى بعض الاشتراكيين ان هذا الحد الاقصى يجب ان تحدده مقدرة الفرد على استثمار مايملك ، بمعنى انه لا يحق للشخص ان يملك الا بقدر مايستطيع استثماره شخصيا او بموءازرة افراد عائلته •

والاتجاه العملي السائد الآن لدى معظم الدول هو ترك تحديد هذا النصاب الى هيئة شرعيـــة تستند الى دراسات اختصاصية تستنير فيها بواقع الملكية في البلاد من حيث اتساعها وانواعها وعـدد الاشخاص القادرين على الاستثمار ومستوى المعيشة وغير هذه من الاعتبارات التي تضمن جعل هذا التحديد في التطلع مثمرا للانتاج العام وبالتالي مفيدا لمجموع الامة •

وهكذا نص الدستور السوري على انه (((يعين بقانون حد اعلى لحيازة الاراضي تصرفا او استثمارا بحسب المناطق على ان لا يكون له مفعول رجعي))) •

ثالثـــا ـ التوزيع الضريبـــي :

اي اللجوء الى الضرائب المباشرة كوسيلة عملية تحول دون تكتل الثروات وتساعد على اعادة توزيعها عن طريق الخزانة العامة • ذلك ان الدولة الاشتراكية تفرض هذه الضرائب بصورة مرتفعة على رؤوس الاموال الكبيرة ، بالاضافة الى فرضها على اصحاب الدخول الكبيرة ، واعفاء ذوى الدخول الصغيرة منها ثم تستخدم حصائل هذه الضرائب في مصالح وخدمات اجتماعية ، كالتعليم وبناء المستشفيات والمدارس ودور العجزة وتأمين النقل والمواصلات والنور والمياه بابخس الاسعار ، بشكل تعود بالخير على المجتمع

وكأنها بذلك تعيد توزيعها بين افراد الامة على اساس ماتراه من عمل وانتاج وكفاءة •

ومما هو جدير بالملاحظة ان هذا الاسلوب ، اسلوب التوزيع الضريبي هو في الوقت الحاضر الاسلوب الاصلاحي المباشر الذى اخذت به اكثر الدول الحديثة للسير بنظامها نحو الاشتراكية الواقعية المنشودة •

= = = = = = = = = = = = = = = = = =

= = = = = = = = = = = = = = =

= = = = = = = = = = =

= = = = = = =

= = = =

=

(الفصـــــل الرابــــع)

التوزيــع الضرائبي

بيــن

(الضرائب المباشرة) و (الضرائب غير المباشرة)

اولا ـ التفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة •

ثانيا ـ مزايا ومحاذير كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة •

ثالثا ـ المفاضلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة •

الخاتمة ـ الضرائب المباشرة وخاصة (الضريبة على الدخل) من انجع الوسائل في الاصلاح الاشتراكي

=================

اولا ـ التفريق بين (الضرائب المباشرة) و (الضرائب غير المباشرة) :

كان الفيزيوقراطيون اول من ادخل هذين التعبيرين في العلوم الاقتصادية والمالية ، وقد رأوا فرض ضريبة واحدة على الارض، والغاء الضرائب غير المباشرة •

وبعد الفيزيوقراطيون يناقش آدم سميث وستيوارت ميل هاتين الزمرتين بشكل مستمر مطول •
وعلى الرغم من كل المناقشات ، فان التصنيف التقليدى لايزال شائعا في الكتب والتشريعات لدى اغلب الحكومات ، ويقوم نظام الضرائب الحديث على اساس وجود (الضرائب المباشرة) الى جانب (الضرائب غير المباشرة) •

ولكن هذا التمييز لا يقوم على ضوابط علمية صحيحة تتقيد بها كافة الدول ، وانما تكاد تتبع كل دولة اسلوبا خاصا بها ، ومع ذلك فقد استطاع العلماء والمشرعون الماليون الاتفاق على بعض الاسس العامة التي يقوم عليها التفريق بين هاتين الزمرتين ، وهذه الاسس ادارية عملية ، وعلمية نظرية :

آ ـ الاسس الادارية العملية :

هذه الاسس التي يقوم عليها التفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مستمد من اسلوب الادارة في تحقق الضريبة وجبايتها •

١) ـ فالبنسبة لا سلوب الادارة في تحقق الضريبة :

تعتبر ضرائب مباشرة الضرائب التي تتناول مباشرة المال الذى تفرض عليه دون موار او توسط كالضريبة العقارية والضريبة على الدخل مثلا • كما انه تعتبر ضرائب غير مباشرة الضرائب التي تصل الى المال مطرح الضريبة بطريق غير مباشر ، كالضرائب على المعاملات والضرائب على الاستهلاك والتداول •

٢) - وبالنسبة لاسلوب الادارة في الجباية :

فكل ضريبة تجبى بمقتضى جدول تحقق ، يحدد فيه مسبقا اسم المكلف ومبلغ الضريبة المستحقة عليه تكون ضريبة مباشرة كالضريبة على الدخل والضريبة على التركات مثلا .

وكل ضريبة يتعذر فيها تنظيم جدول تحقق لتعذر تحديد اسم المكلف ومقدار الضريبة بصورة مسبقة ، تكون غير مباشرة ، كالضريبة التي تتناول استهلاك الثروة او تداولها . ويضاف الى ذلك انها تجبى من المكلفين عند اتيانهم الامور التي تستوجب دفع الضريبة . والواقع ان الاسلوب الادارى بصورة عامة للتفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة رهن بمشيئة السلطة المالية الادارية في كل دولة .

ب - الاسس العلمية النظرية :

ان الاسس العلمية للتفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تقوم على (انعكاس الضريبة) هذا الانعكاس الذى هو عبارة عن نقل الضريبة من المكلف القانوني الى المكلف الحقيقي . (فالضريبة المباشرة) هي التي يستقر عبؤها على الشخص الذى دفعها فعلا الى خزانة الدولة ، بينما (الضريبة غير المباشرة) هي التي يدفعها شخص في البدء فينعكس على شخص آخر في النهاية .

فالمكلف القانوني الدافع لا يختلف عن المكلف الاقتصادى في الضرائب المباشرة ، ويختلف عنه في الضرائب غير المباشرة . (فالضريبة على الدخل) مثلا هي ضريبة مباشرة ، لان دافعها القانوني لا يستطيع مبدئيا القاء عبئها على سواه . في حين ان (الضريبة على السلع) هي ضريبة غير مباشرة لان دافعها القانوني ، سواء اكان صانع السلعة او تاجرها ، يعكس عبأها على المكلف الاقتصادى ، وهو المستهلك الذى يتحملها في النهاية حين يدفع الثمن .

وهذا الاسلوب العلمي القائم على انعكاس الضريبة لا يخلو من المحاذير واهمها :

١ - انه اسلوب ادارى في الواقع ، لانه يجعل وصف الضريبة متوقفا على طريقة الجباية التي تختارها الادارة المالية ، ففي انكلترا مثلا تجبى الضرائب العقارية من المستأجر ، والضرائب على الرواتب والاجور من رب العمل ، مع انها في الحالة الاولى مستحقة على المالك ، وفي الحالة الثانية مستحقة على الموظف او العامل . وانما جبيت من المستأجر او رب العمل لان ذلك اكثر ملاءمة وسهولة بالنسبة الى المكلف الانكليزى . ولكن هذا لا يعني من الوجهة العلمية ، ان الضرائب العقارية والضرائب على الرواتب والاجور هي ضرائب غير مباشرة لانها تنعكس على غير دافعها .

٢ - ان استقرار الضريبة او انعكاسها ، لا يخضع لقواعد ثابتة ، وانما يتأثر بقانون العرض والطلب ، الذى يتصف باستمرار التبدل والتغير حسب النظرية الحديثة لراجعية الضرائب .

فالضريبة المباشرة على المباني تستقر نهائيا على المالك في بلد يتناقص سكانه ولا اثر لازمة المساكن فيه ، بينما تنعكس على المستأجر في بلد يعاني ازمة السكن بسبب ازدياد السكان فيه اكثر من ازدياد المباني وهكذا تكون الضريبة الواحدة مباشرة او غير مباشرة بحسب احوال العرض والطلب المتقلبة مما يدل على فساد هذا المعيار العلمي للتفريق .

وهكذا يستنتج انه ليس هنالك من ضوابط علمية محددة تكفي للتمييز بصورة جلية بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، وانما هنالك اعتبارات ادارية وعلمية تساعد الدول على هذا التمييز بما يأتلف مع اوضاعها الخاصة ونظمها الضريبية . وخلاصة هذه الاعتبارات :

انه تعتبر ضرائب مباشرة : الضرائب التي تتناول المطرح الضريبي مباشرة ، بحيث يمكن تنظيم جداول تحقق مسبقة ، بينما يسهل مبدئيا على المكلف الدافع نقل عبء الضريبة وعكسها على شخص آخر ، كما في الضرائب على النفقات والاستهلاك وهي من الضرائب غير المباشرة .

ومن الملاحظ اخيرا ان الدول تختلف فيما بينها في مدى لجوئها لكل من هذين النوعين :

ـــ فنظام الضرائب في بلد ما قد لا يلائم بلد آخر ، وان كل دولة لتختار لنفسها من النظم مايلائم ظروفها واوضاعها الخاصة ، ففي كل دولة تتركز الثروات فيها وتعظم ارباح الصناعات والتجارات والاعمال الاخرى ، وتلعب ضريبة الدخل الدور الاهم في الايرادات العامة وموازنة الميزانية السنوية .

فمثلا في انكلترا نسبة الضرائب المباشرة اكبر من الضرائب غير المباشرة . وهذا الوضع هو خلاف ما هو الوضع عليها الحال في فرنسا لان الدولة الفرنسية تعوض اعفاء الدخول الصغيرة من الضريبة بالالتجاء للضرائب غير المباشرة ، وتعتبر الضرائب غير المباشرة من اهم موارد الدولة ويعتمد عليها في سد معظم النفقات العامة وموازنة الميزانية .

ب ـــ هذا وان تفضيل احد النوعين يعود الى الحسنات التي تتمتع بها كل من الضريبتين المباشرة وغير المباشرة ، بالاضافة الى السيئات التي تنتج عن كل منهما .

ونتيجة المقارنة بينهما يظهر اى النظامين افضل (نظام الضرائب غير المباشرة او نظام الضرائب المباشرة او الجمع بينهما) .

ثانيا ـ مزايا ومحاذير كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة :

((الضرائب المباشرة بين مزاياها ومحاذيرها))

آ ـ مزايا الضرائب المباشرة :

ان الضرائب المباشرة تتصف بالمزايا التالية :

العدالة في التكليف ، الثبات في الحصيلة ، الاقتصاد في الجباية ، انماء الوعي القومي ،

١ ـ العدالة في التكليف :

ذلك لان الضرائب المباشرة تتناول مقدرة الافراد المالية لاعمالهم ، وهي لذلك قابلة للتكييف ، والتصاعد حسب حقيقة هذه المقدرة وتفاوتها ، فبواسطتها يتحقق توزيع الاعباء المالية على المكلفين ـ بحسب قدرتهم ويسارهم . فدخل المكلف يعبر عن قدرته الاقتصادية وثروته تدل على يساره فيجبى منه تبعا لحاله ، فيدفع المبالغ الكبيرة اذا كان غنيا او لا يدفع شيئا ان كان فقيرا .

كما ان الضرائب المباشرة تساعد دون غيرها على تطبيق مبدأ شخصية الضريبة ، هذا المبدأ الذى

غرضه تحقيق العدالة في تحمل عبء الضريبة ، اذ انه من قواعد الضريبة ان يساهم كل فرد في دخل الدولة على اساس مقدرته على الدفع لا على اساس انتفاعه بما تقوم به الدولة من خدمات عامة .

وتلجأ الحكومة لتحقيق العدالة في توزيع عبء الضريبة الى طرائق مختلفة منها : اعفاء الدخول الصغيرة ، وتصاعد معدل الضريبة كلما زاد الدخل ، واعفاء الاعباء العائلية .

والقاعدة ان تقرر الضرائب نسبية على فروع الدخل المختلفة ، ومتصاعدة على عمومه . غير ان مبدأ شخصية الضريبة ، ومن اساليبه تصاعد الضريبة قد تطبق في تقرير الضريبة على الدخول — الفرعية ، كما هي الحال في اعفاء الاعباء العائلية في تقرير الضريبة على كسب العمل . ويحدث ذلك غالبا بغرض تحقيق نوع من العدالة لا يمكن تحقيقه من طريق آخر ، وذلك حين لا تكون هناك ضريبة مقررة على عموم الدخل او الدخل الكلي .

٢ — الثبات في الحصيلة :

باعتبار ان مطارح الضرائب المباشرة ثابتة تقريبا لا تتأثر بارادة الافراد ودرجة انفاقهم صعودا او هبوطا الا اذا استقرت الازمات وطال امدها بحيث اصابت الدخل القومي ومقدرة الافراد المالية . وهي تعتبر من الموارد الدائمة للخزينة ولا تتأثر حصيلتها كثيرا بالازمات التي تؤدي لكساد الاعمال ووقوف حركتها ، بالاضافة الى سهولة تقديرها مما يمكن الاعتماد عليها لدرجة كبيرة في تقدير الايرادات العامة في ميزانية الدولة .

وتستطيع الحكومة تقدير جبايتها تقديرا كافيا يكاد يقرب من الواقع لانها تعرف دافعيها مقدمـا ومقدار ثرواتهم والمعدل الذى سوف تحتسب على اساسه .

٣ — الاقتصاد في الجباية :

ان الضرائب المباشرة تحتاج الى عدد قليل من الموظفين تقتصر مهمتهم على تحديد المقدرة المالية للمكلف وتطبيقها على النصوص القانونية . وهي لا تصيب غالبا الا عناصر مستمرة ظاهرة يصعب اخفاؤها وهي لا تحتاج الى نفقات كبيرة لتحقيقها وجبايتها من المكلفين ، كما تستطيع ان تمنح المكلفين المعسرين وهم معروفون شخصيا عندهم ، اجالا للدفع وتقسيط الضريبة المستحقة عليهم ، بعكس الضريبة غير المباشرة فانها تفرض دائما على وقائع عرضية متقطعة . ويغلب الا تكون شخصية المكلف فيها معروفة عند اداء الضريبة . بالاضافة الى ان الضرائب غير المباشرة كالضرائب الجمركية مثلا تتطلب موظفين عديدين — لمراقبة حركة المواد الضريبية والوقوف لها بالمرصاد عند كل منفذ .

٤ — انماء الوعي الضريبي :

وذلك لان المكلفين يشعرون بدفع الضرائب المباشرة اكثر من شعورهم بدفع الضرائب غير المباشرة والضريبة المباشرة تضع المكلف وجها لوجه امام ادارة الضريبة ، ويتبع في تقديرها احيانا بعض الطرق

التفتيشية او طريقة التقدير الادارى او اقرار المكلف مما يدعو الى النفور منها . ولذلك تزداد يقظة المكلفين للشؤون العامة ومراقبتهم لسياسة الانفاق الحكومي ، فينتخبون نوابا يكونون موضع ثقتهم ، تتوفر فيهم الامانة والاستقامة والعلم والتجرد والاخلاص في تفهم مصالح الامة ، لانه لا يكلف الامة الا نوابها بالاضافة الى ان تحمل الوزائع منوط بالمقدرة لا بالمنفعة ، وان المكلف لا يجشم فوق طاقته .

والنواب ذوى المعرفة والصفات الحميدة يقدرون مصلحة الامة التي انتخبتهم حين سنهم التشاريع المالية المتعلقة بجباية وانفاق اموال الامة التي هم موضع ثقتها . واذا لم يهتم المكلفون بهذه الناحية فقد يمثلهم نواب فاسدون يتصرفون حسب اهوائهم ومصالحهم الخاصة والفاسد فاسد ولا يبقى على الفساد شيء .

ب — محاذير الضرائب المباشرة :

ان خصوم الضرائب المباشرة يعددون لها المحاذير التالية :

البعد عن الملاءمة ، البعد عن الوفرة ، البعد عن المساواة ، البعد عن المرونة ،

١ — البعد عن الملاءمة :

وذلك لان الافراد يشعرون بثقل الضرائب المباشرة ويدفعونها مكرهين اثر المطالبات الملحة وتحت طائلة العقوبات القاسية ، ويزيد في هذه الكراهية وعدم الملاءمة اعتماد معظم هذه الضرائب على اسلوب اقرار المكلف لتحديد مطارحها او اقرار غير المكلف ، وفي هذا الاسلوب يجبر المكلف على ان يقدم بيانا خلال مدة معينة ، وهو يفسح مجال التوسع للاخفاء والتهريب في البلاد التي يقل فيها الوعي الضريبي . ولذلك كثيرا مايرغم الادارة على التشدد في امور المراقبة وفرض عقوبات قاسية على مقدمي البيانات — الكاذبة . بالاضافة الى ان كثرة الاتصال بين الجمهور والسلطات يجعل الاصطدام والنفور اكثر احتمالا وعنفا ، ومع ذلك فان هذا الاسلوب اخذ بالانتشار في الدول التي تمتاز بنمو الوعي الضريبي لدى مكلفيها كانكلترا مثلا .

اما الاقرار الصادر عن الغير ، فهو ايضا آخذ بالاتساع لانه يقلل من التهريب والاخفاء باعتبار ان الاشخاص الذين يطلب منهم الاقرار لا يستفيدون من اخفائه وتزويره الا مسايرة المكلف تحت طائلة العقوبات الشديدة المفروضة .

وانه من الملاحظ عمليا في العصر الحاضر اتجاه معظم النظم الضريبية نحو اسلوب الاقرار المباشر او غير المباشر باعتباره اقرب الى عدالة الضريبة واضمن لغزارتها .

٢ — البعد عن الوفرة :

وذلك لان عدم الملاءمة يحمل المكلفين على التهرب من الضرائب المباشرة ، بحيث تقل حصائلها — وتعجز عن تأمين الموارد التي تحتاجها الدولة لسد نفقاتها العامة .

وانه يجب ان تحصل الضريبة في الوقت المناسب وبالطريقة التي لا تثير الاستياء ، فافضل وقت لجباية ضرائب الاراضي مثلا ، هو ميعاد المواسم وضرائب الارباح التجارية والصناعية بعد نهاية السنة التجارية •

ويضاف الى ذلك مايلاحظ من البرلمانات في حالات كثيرة للمغالاة في اعفاء بعض الطبقات منها ارضاء لجمهور الناخبين لان المكلفين حسب مامر سابقا معروفون شخصيا •

٣ ـ البعد عن المساواة :

وذلك لان اعتبار المقدرة المالية للمكلف اساسا لطرح الضريبة يسهل على السلطة الضريبية محاباة الفئات والطبقات ذات النفوذ القوى وهذا مما يخالف مبدأ شمول الضريبة •

هذا المبدأ الذى يقصد منه ان يتحمل كل مواطن دون استثناء جانبا من اعباء الضرائب ، وينبغي ايضا ان يشترك الاجانب في نفقات الدولة التي يتوطنون في اراضيها او يحصلون على جزء من دخلهم داخل حدودها •

ولهذا المبدأ استثناءات عديدة اهمها : ماتستدعيه الحال من اعفاء بعض الممولين من دفع — الضرائب ومن الامثلة على ذلك :

اعفاء رجال السلك السياسي • كما تستدعي العدالة اعفاء الدخول الصغيرة والاعباء العائلية • كما انه قد تدعو الرغبة في تشجيع بعض نواحي النشاط الاقتصادى او الاجتماعي الى اعفاء دخولها مما يفرض على الدخول الاخرى من ضرائب •

٤ ـ البعد عن المرونة :

وذلك لانه من الصعب زيادة الضرائب المباشرة بالسرعة التي تزداد بها الثروة القومية ، باعتبار ان تأثر المقدرة المالية للفرد لا تظهر بسرعة موازية لتأثر المقدرة المالية العامة • بالاضافة الى تأخر جبايتها بسبب طول الاجراءات التي يستلزمها تقديرها وجمعها ولا سيما ايام الازمات •

هذا ولكن ضريبة الدخل وهي من الضرائب المباشرة ليست بعيدة عن المرونة كل البعد ، لانه يمكن زيادتها حسب الظروف والاحوال • ومما هو جدير بالملاحظة اخيرا ان الضرائب المباشرة تفرض على شكلين مختلفين : الضريبة على الدخل ، والضريبة على رأس المال •

((الضرائب غير المباشرة بين مزاياها ومحاذيرها))

آ ـ مزايا الضرائب غير المباشرة :

ان الضرائب غير المباشرة تتصف بالمزايا التالية :

السهولة في الجباية ، المرونة في التكليف ، الوفرة في الحصيلة ،

١ ـ السهولة في الجباية :

فالضرائب غير المباشرة سهلة الاداء على المكلف يدفعها بشكل لا يشعر به وهو لا يحاول التهرب

منها ، في حين ان المتأثرين بالضرائب المباشرة وهم يشعرون بعبئها يحاولون التهرب من تحملــه لاحساسهم بهذا العبء .

اما الضرائب غير المباشرة فانه يدفعها بصورة سهلة ، لانه كثيرا مايدفعها وهو جاهل امرها ومقدارها الصحيح لاندماجه في ثمن السلعة التي يشتريها ، او هو يدفعها اثناء مناسبات سارة كحين دخولـه السينما او شرائه سكاير .

ومما هو جدير بالملاحظة انه من الافضل تنظيم الضرائب غير المباشرة بصورة سليمة بحيث تفرض على الكماليات دون الضروريات .

٢ ـ المرونة في التكليف :

وذلك لان الحصائل التي تجمعها الدولة من الضرائب غير المباشرة تتمشى في الزيادة والنقص مع ازدياد الثروة القومية او نقصها ، ومعنى المرونة ، ان تزداد حصيلة الضرائب كلما زاد الدخل الاهلي نتيجة التقدم الاقتصادى في المعاملات وازدهار البلاد .

هذا وتعتبر الضرائب غير المباشرة اكثر مرونة من الضرائب المباشرة ، ولا يعني ذلك ان الضرائـب المباشرة معدومة المرونة ، لانها هي الاخرى تتغير حصيلتها بتغير الدخل الاهلي . ولكن المرونـة اكثر ظهورا في الضرائب غير المباشرة ، اذ انه يصاحب اوقات الرواج زيادة في الانفاق والاستهلاك وفي الصادرات والواردات وفي المعاملات التجارية .

وتقل هذه كلها اوقات الكساد وبهذا تزداد ايرادات الحكومة من الضرائب غير المباشرة في اوقات الرواج وتقل ايراداتها ايام الكساد . في حين ان بعض الضرائب المباشرة تبقى حصيلتها ثابتـة سواء ايام الرواج او الكساد . وهكذا فان مرونة الضريبة اذن هي مسايرة حصيلتها للظروف الاقتصادية دون الحاجة الى تغيير فئاتها او وقت تحصيلها او قانونها عامة .

٣ ـ الوفرة في الحصيلة :

وذلك لانه من المفترض ان تؤدى الصفتان السابقتان من سهولة ومرونة الى عدم تذمر المكلفين من دفع الضرائب غير المباشرة ، والى ازدياد مورد هذه الضرائب مع الثروة القومية . فهي تدفع بصورة — مستمرة وبمقادير صغيرة من كل فرد لفرضها على المشتريات وكثير من العمليات والخدمات المختلفة التي يتجمع منها في النهاية مبالغ كبيرة . ولا يحصل فيها التهرب المالي ، كما انه لا محل للازدواج فيها لانها تجبى مرة واحدة فقط ، بالاضافة الى ان الخزينة تستطيع التمول منها في الشهور التي يقل خلالها ايراد الضرائب المباشرة .

ب ـ محاذير الضرائب غير المباشرة :

ان المزايا التي تتحلى بها الضرائب غير المباشرة لا تقاس بنظر خصومها بمحاذيرها التالية :

البعد عن الملاءمة ، البعد عن الثبات ، البعد عن العدالة ،

١ ــ البعد عن الملاءمة :

وذلك لان جباية الضرائب غير المباشرة تنطوى ايضا الى جانب سهولتها على مضايقات كثيرة يتحملها المنتجون الذين تجبى منهم الضريبة •

وهذه المضايقات الادارية التي يقصد منها منع التهريب تعرقل على الغالب حركة الانتاج والتداول بحيث تؤثر على الاقتصاد القومي تأثيرا محسوسا •

ويضاف الى ذلك كثرة النفقات في جبايتها وما تستدعيه من فرض رقابة شديدة على جمهور المنتجين والصناع والمستوردين ، فموظفوا الادارة المالية مكلفون بمراقبة تداول وانتاج السلع المقررة عليها ــ الضريبة ، والقيام بتفتيش المصانع والمخازن لمحاربة التهرب من الضريبة او الغش فيها ، لانها اذا لم تكن معتدلة فانها تؤدى الى التهرب من دفعها بصورة غير قانونية كحصول التهريب الجمركي •

٢ ــ البعد عن الثبات :

وذلك لان حصائل الضرائب غير المباشرة تتموج مع التيارات السياسية والاقتصادية بسبب ركــــود السوق في التداول خلال الازمات ، وحرص الناس على الحد من انفاقهم ومعاملاتهم ، فهي تقل اثنـــاء الكساد سواء منها المفروضة في الانفاق الاستهلاك ، او في الصادرات والواردات وفي المعامــلات التجارية •

٣ ــ البعد عن العدالة :

وذلك باعتبار ان وطأت الضرائب غير المباشرة اثقل على الفقراء منها على الاغنياء • ولا يؤيد ــ الواقع الادعاء بان الافعال والحاجات التي تفرض عليها الضرائب غير المباشرة تتكاثر بتكاثر الثروة بحيث يكون نصيب الغني اكثر من نصيب الفقير ، لانه اذا صح هذا في الضرائب على استهلاك الحاجات ــ الكمالية التي يزداد متاع المرء منها حكما ازداد يساره ، فهو غير صحيح بالنسبة للضرائب على استهلاك الحاجات الضرورية والشائعة ، التي يستهلك منها الفقير نسبة لا تقل عما يستهلكه الغني اذا لم تزد •

ولئن قيست تضحية الفقير فيما يدفعه من ضريبة بالنسبة الى دخله ، فانها تعادل اضعاف التضحية التي يقدمها الغني ، حتى أن الاستاذ / آليكس / : يدلل بصورة حسابية عملية على ان عبء الضريبة يزداد بصورة مضطردة كلما تضاءل دخل الفرد •

ويمكن تلافي بعض هذا البعد عن العدالة بامكانية تنظيمها بصورة سليمة بحيث تفرض علــــى الكماليات دون الضروريات فتصبح عندئذ اختيارية يمكن للفقراء اجتنابها وذلك بعدم استهلاك السلعة المفروضة عليها • في حين ان الاغنياء يستهلكون الكماليات وبالتالي يدفعون الضريبة المفروضة عليها •

هذا وان اهم الاشكال التطبيقية للضرائب غير المباشرة هي :

الضرائب على تداول في الثروة ، الضرائب على المعاملات ، الضرائب على الاستهلاك والنفقات •

١ ـ الضرائب على تداول الثروة :

انها تبرير كونها الضريبة على المدخرات التي هربت من ضريبة الاستهلاك ، كالضريبة على نقل الملكية سواء في عمليات البيع والشراء او ضريبة التركات التي يستند في تبريرها على اعتبار اجتماعي هو : ان الثروات الكبيرة ان انتقلت من المورثين الى ورثتهم دون ان يقتطع منها شيء بقيت محصورة في طبقة خاصة من الناس • مع انه من مصلحة المجتمع وتحقيقا للعدالة ان يقل التباين والفروق بين ثروات الناس ودخولهم وضريبة التركات هذه ، كمحاولة لتوزيع الثروة يستند عليها الاشتراكيون في دعوتهم للاصلاح •

٢ ـ الضرائب على المعاملات :

وذلك كالضريبة على الطوابع والضريبة على التسجيل وغيرها ••• او كما تسمى رسوم الطوابع ورسوم التسجيل ، ومن الملاحظ ان اغلب الرسوم تشكل ضرائب غير مباشرة كما هو الحال في الرسوم — الجمركية مثلا •

٣ ـ الضرائب على الاستهلاك او النفقات :

سواء كانت عامة تشمل كافة فروع الاستهلاك ، او خاصة تشمل بعض هذه الانواع الضرورية او الكمالية او الشائعة • ومن واجب المشرع ان يختار عددا قليلا من السلع التي ينفق المستهلكون على شرائها ليقرر عليها ضرائب الاستهلاك ، ومن امثلتها رسوم الانتاج الزراعي والرسوم الجمركية •

ويستطيع المستهلك ان يتهرب من حمل عبئها بصورة قانونية وذلك بان يمتنع عن استهلاك البضاعة المعروضة عليه ، وتقتضي العدالة ان تتحاشى الحكومة الضرائب على المواد الاولية التي تصنع منها سلع الاستهلاك ، والسبب في ذلك ان نسبة المواد الاولية في سلعة كمالية تكون اقل بكثير من نسبتها في سلعة ضرورية •

ومما هو جدير بالذكر والملاحظة اخيرا انه يجب على المشرع ان يتحاشى انعكاس الضريبة لانه كلما قل انعكاسها كلما كان ذلك اقرب الى تحقيق العدالة المالية وبالتالي العدالة الاجتماعية والاصلاح الاشتراكي •

ثالثا ـ المفاضلة بين (الضرائب المباشرة) و (الضرائب غير المباشرة) :

ان المفاضلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة تعتبر من اكثر القضايا المالية اهمية وفائدة في العصر الحاضر ، فعلى هذه المفاضلة يتوقف مبدئيا الاصلاح الاجتماعي الذى تصبو اليه المذاهب الاجتماعية الحديثة اشتراكية كانت ام فردية :

١ — فالاشتراكيون : على اختلاف نزعاتهم يعتبرون الضرائب غير المباشرة سببا رئيسيا في تكتل الثروات وجور توزيعها . وان الضرائب المباشرة وسيلة ناجحة لاخذ الاموال من المثرين وتوزيعها بين افراد الجماعة ، وهم بواسطتها يشددون الطلب بارهاق الاغنياء وتخفيضها عن الفقراء ، واصبحوا لا يألون جهدا في سبيل تكثير نفقات الحكومة بتحميلها نفقات كبيرة واجبارها على القيام باعمال لحل المشاكل الاجتماعية ، كاعادة توزيع الثروة وازالة الفروق بين طبقات الشعب ونجدة الفقراء .

ومما هو جدير بالملاحظة ان الضرائب المباشرة قد تكون شخصية او عينية ، في حين ان الضرائب غير المباشرة على التداول او على الاستهلاك لا تكون الا عينية ، اذ هي عينية بطبيعتها ، فلا يراعى فيها مقدرة المكلف على الدفع ولا احواله وظروفه المالية .

اما الضرائب المباشرة فهي تساعد دون غيرها على تطبيق مبدأ شخصية الضريبة ، فيعفى الحد الادنى للمعيشة ويخصم للاعباء العائلية ، وفي هذا تطبيق للعدالة الاجتماعية الصحيحة .

٢ — اما انصار المذهب الفردى : فيرون في الضرائب غير المباشرة انها السبيل الوحيد لتغذية خزائن الدولة بالموارد الضرورية وبالتالي تأمين المصلحة العامة .

— وانه للمفاضلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ينظر الى ذلك بوجهتين :

آ — من الوجهة العلمية النظرية :

يمكن ان يستنتج من مزايا ومحاذير كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، ان الضرائب المباشرة تستهدف المقدرة المالية للمكلفين ، وتحقق مبدأ شخصية الضريبة ، لانها قد تكون عينية او شخصية ، هذا المبدأ الذي يتيح اعفاء الحد الادنى للمعيشة وهو الحد الذى يمثل القدر الضرورى لضمان حياة — الشخص واسرته ، والدافع هنا انساني بحت .

هذا ومن الملاحظ ان المكلف الذى ينال اعفاء كهذا لا يصبح بمنجاة من دفع كل ضريبة ، اذ يقتصر الاعفاء على الضرائب المباشرة فقط كضريبة الدخل ولا يشمل الضرائب غير المباشرة كضرائب التداول — والاستهلاك .

كما ان مبدأ شخصية الضريبة يتيح تطبيق مبدأ الخصم للاعباء العائلية ، وهذا التطبيق للخصم اخذ به غالبية التشريعات الحديثة ، وذلك تحقيقا للعدالة المالية ومراعاة حالة المكلفين وقدرتهم الفعليـــة على الدفع ، فقد يستوى مثلا اشخاص في الدخل لكنهم يختلفون في قدرتهم الاقتصادية تبعا للاعباء الملقاة على عاتق كل منهم ولذلك سميت هذه الضرائب (بالضرائب الديمقراطية الاشتراكية) .

في حين ان الضرائب غير المباشرة لا تنظر الى المقدرة الفعلية للمكلف بل تفرض الضريبة على مظاهـــر هي في الغالب خداعة ، ولذلك يتعذر فيها الاخذ بمبدأ شخصية الضريبة لانها عينية بطبيعتها ، فلا يراعى فيها مقدرة الشخص على الدفع ولا ظروفه واحواله المالية .

هذا ولا بأس من ان نتعرض للتمييز والمفاضلة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة الـــى

رأى الدكتور دلاور في كتابه ((مبادئ في علم المالية)) عن الضرائب في مصر اذ قال :
(وتعتبر من وجهة نظر مصلحة الضرائب ، الضريبة مباشرة اذا لجأت المصلحة الى تحصيلها من الممول شخصيا دون ان تنتظر اى عمل من ناحيته . ونرى انه وفقا لنظر مصلحة الضرائب في فرنسا تعرف الضريبة — المباشرة بانها :

هي التي تحصل عن طريق كشوفات الممولين التي يرسل بمقتضاها اخطار للمسؤولين وذلك كما هو الحال في ضرائب الدخل . اما الضريبة غير المباشرة فهي التي يتحملها الممول بمناسبة معاملة ما كما هو الحال في رسوم الاستهلاك المتنوعة المفروضة على المنتجات المختلفة او الرسم العام على حركة المعاملات التجارية .

ولا شك ان المصلحة المختصة في تحصيل هذا النوع من الضرائب تلجأ في تحصيلها الى ممولين — تعرفهم شخصيا ثم يحصلونها من المشترين في شكل زيادة مماثلة على ثمن البيع .)
ثم ينتهي الى القول : (ان الملاحظ ان الضريبة غير المباشرة تسبب ارتفاعا في الاسعار ، وبعبارة اخرى زيادة تكاليف المعيشة . وفضلا عن ذلك فان العمال يطلبون زيادة اجورهم عندما تزداد نفقات المعيشة ومن ثم فان الضرائب التي تسبب ارتفاعا في اسعار المعيشة تنتهي ايضا بزيادة الاجور .

والافضل ان تفرض الضرائب غير المباشرة على الكماليات بالمعنى الصحيح فيقع عبؤها على من يستهلك هذه الكماليات . ولكن نرى انها مفروضة على الضروريات ايضا ومنها الدخان مثلا وقد اصبح ضروريا في العصر الحاضر ، لان الزيادة في ضريبته لن تؤدي الى اقدام الناس على التقليل من التدخين ، وانما يترتب عليها ارتفاع ثمن السجاير فتنصب وطأته على المدخنين من افراد الطبقة الوسطى والدنيا ، بينما لا يتأثر بالزيادة اصحاب الدخول الكبيرة وتكون تضحية اولئك اكثر من تضحية هؤلاء) .

ب — من الوجهة العملية التطبيقية :

ان الضرائب المباشرة تمتاز بعدالتها ، فهي تفرض بحسب المقدرة التكليفية فتصيب الاغنياء اكثر مما تصيب الفقراء ، وهذا هو مبدأ العدالة الاجتماعية التي تعتنقه اكثر حكومات اليوم وهو حجر الزاوية في النظام الاشتراكي .

فهي اكثر عدلا ، ولكن الاسراف في فرضها يجعلها مصادرة حكومية للثروات الكبرى والوسطى وبالتالي اعتداء جائرا من قبل الطبقات غير المالكة على الطبقات المالكة .
اما الضرائب غير المباشرة ، فهي اكثر تغذية للخزانة العامة ، ولكن الاسراف في فرضها يمكن الطبقات الغنية من سحق الطبقات الفقيرة ، ولذلك فان افضل السبل الى نظام ضريبي عادل ومثمر يكون عن طريق الجمع بين الزمرتين ، بحيث يستفاد من محاسن احداها لتعديل مساوئ الاخرى .

وقد قال الوزير الانكليزي جلادستون في ذلك يوما : (ان الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة شقيقتان يجب على وزير المالية ان يحبهما ويدللهما على السواء) .

فالضرائب المباشرة عادلة في تكليفها ولكنها لا تضمن للدولة موردا غزيرا لبعدها عن الملاءمة والمرونة ، في حين ان الضرائب غير المباشرة وافرة في حصيلتها لتوفر هذه الملاءمة والمرونة فيها ، ولكنها بعيدة عن العدالة الاجتماعية .

ولما كان ازدياد حاجات الدولة في العصر الحاضر يجعلها متمسكة بالوفرة الضريبية تأمينا لمواردها الضرورية ، وكان انتشار المبادىء الاشتراكية لدى معظم الدول يجعلها في الوقت ذاته حريصة على تحقيق العدالة المالية باعتبارها الركن الاساسي في العدالة الاجتماعية ، لذلك كان لابد من التوفيق بين الوفرة والعدالة عن طريق الجمع بين الضرائب المباشرة العادلة التكليف والضرائب غير المباشرة الوافرة المحصول . على ان هذا التوفيق يجب ان يكون مقيدا بنوع من التوازن يحول دون طغيان احدى الزمرتين من الضرائب على الاخرى ، بحيث يطغي مبدأ الوفرة على مبدأ العدالة وبالعكس .

فهناك نسبة لا بد من مراعاتها بين حصائل الضرائب المباشرة في ظل نظام ضريبي ، وهذه النسبة يصعب تحديدها بشكل ثابت مستقر بالنظر لارتباطها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

والرأي الحديث الذي اتفقت عليه كلمة العلماء في المعهد الدولي للمالية عام ١٩٣٨ هو عدم تفضيل الضرائب المباشرة بصورة مطلقة وعلى الاخص فان مزايا هذه الضرائب لا تظهر ولا تتحقق فعلا الا اذا كان سعرها معتدلا ومعقولا والجدول التالي يظهر نسبة كل من الضريبتين في بعض الدول من ذات العام :

اســـــم الدولة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشـــرة
العـــــراق	٪١٥	٪٨٥
الولايات المتحدة	٪ ٦٣ / ٢	٪ ٣٦ / ٨
انكلترا	٪ ٥٧ / ١	٪ ٤٢ / ٩
المانيا	٪ ٤٢ / ٥	٪ ٥٧ / ٥
ايطاليا	٪ ٣٣ / ٨	٪ ٦٦ / ٢
فرنســـــا	٪ ٣٠ / ٧	٪ ٦٩ / ٣

فهذا الجدول يظهر لنا كيف ان الدول الحديثة تفضل الاعتماد على الضرائب المباشرة ، وكذلك فان الحكومات الغربية اصبحت بعد الحرب العالمية الثانية تعتمد بصورة اساسية واكثر من ذي قبل على الضرائب المباشرة خلاف الحال في فرنسا التي تسود فيها الدخول الصغيرة حيث لا يمكن ان يعطى للضرائب غير المباشرة الا النصيب الاكبر من الموارد العامة خوفا من قلة المحصول الضريبي نتيجة تطبيق

مبدأ شخصية الضريبة فيها وما يتبعه من اعفاءات للدخول الصغيرة ٠

اما في انكلترة حيث تسود الملكيات والدخول الكبيرة ، فان الضرائب المباشرة تغترف من هذه الدخول اغترافا يؤمن الموارد الغزيرة دون حرج او ارهاق ٠

والجدول التالي للضرائب عن عام ١٩٥٠ في انكلترة حيث حصيلة الضرائب المباشرة اكبر بكثير من حصيلة الضرائب غير المباشرة ، وهذا يعني انه يعتمد بصورة اساسية على الضرائب المباشرة لانها اقرب الى العدالة الاجتماعية ٠

ضريبة الدخل	١ر٤٣٨ر٣٨٦ر٠٠٠	بالجنيهات الانكليزية
الضريبة الاضافية	١١٤ر٧٠٠ر٠٠٠	
ضريبة الارباح الاستثنائية	٠٣٦ر٤٠٠ر٠٠٠	
ضريبة الارباح	٢٦٠ر٧٦٠ر٠٠٠	
ضريبة الميراث	١٨٦ر٦٠٠ر٠٠٠	
رسوم جمركية	٨١٣ر٣٣٤ر٠٠٠	
رسوم الانتاج	٧٠٦ر٤٠٠ر٠٠٠	
رسوم السيارات	٠٥٥ر٧٧٢ر٠٠٠	
رسوم الطوابع	٠٥١ر٤٧٠ر٠٠٠	

وكذلك الولايات المتحدة الامريكية فالجدول التالي عن ضرائب عام ١٩٥٠ ، يعطي فكرة عن نظامها الضريبي حيث حصيلة الضرائب المباشرة اكبر بكثير من حصيلة الضرائب غير المباشرة وهذا يعني ايضا انه يعتمد فيها بصورة اساسية على الضرائب المباشرة ٠ :

الضرائب المباشرة على الافراد	١٨ر٧٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠	بالدولارات
الضرائب المباشرة على الشركات	١١ر٥٥٣ر٠٠٠ر٠٠٠	
ضرائب الانتاج	٠٧ر٥٥٢ر٥٠٠ر٠٠٠	
الرسوم الجمركية	٣٨٤ر٠٠٠ر٠٠٠	

اما في مصر فان الضرائب غير المباشرة هي الاساسية في نظامها الضريبي ، والجدول التالي يعطي فكرة عن نظامها الضريبي حيث حصيلة الضرائب غير المباشرة اكثر بكثير من حصيلة الضرائب المباشرة في عامي : ١٩٤٧ و ١٩٤٨ :

	١٩٤٧	١٩٤٨	
الضرائب العقارية	٥٫٠١٤٫٨٩٨	٠٤٫٩٧٠٫٠٠٠	بالجنيهات المصرية
ضرائب الثروة المنقولة والعمل	٨٫٢٢١٫١٠٥	١٨٫٥٧٥٫٠٠٠	
ضرائب الطوابع	٢٫٨٥٥٫٠٣٧	٠٣٫٠٠٠٫٠٠٠	
رسم الايلولةعلى التركات	٣٤٢٫١٦٤	٠١٫٠٠٠٫٠٠٠	
الرسوم الجمركية	٤٣٫٦٠٣٫٤٩١	٥٦٫٧٨٧٫٥٠٠	

اما في سوريا فنظامنا الضريبي يشبه كثيرا النظام الضريبي في مصر من حيث ان الضرائب غير المباشرة هي الاساسية في نظامنا الضريبي • وهكذا يظهر الخطأ البارز في النظامين المصري والسوري، وهو اعتماد الميزانية على الضرائب غير المباشرة بصورة اساسية ، ومن الافضل ان يعدل هذا النظام فيهما بحيث تستمد الدولة الجانب الرئيسي من ايراداتها عن طريق الضرائب المباشرة وفي طليعتها (الضريبة على الدخل) •

والاعتماد على الضرائب المباشرة ، ومنها الضريبة على الدخل ، باعتباره دليلا صحيحا على مقدرة المكلف المالية ومصدرا متجددا تتجدد معه الضريبة ، انما هو سعي نحو العدالة الاجتماعية ووسيلة للاصلاح الاشتراكي المنشود • وهذا مادعت اليه المادة (٢٥) من الدستور السوري حيث نصت :
((تفرض الضرائب على اسس عادلة وتصاعدية تحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية)) •
وهذا ماخطت اليه السلطة الضريبية مؤخرا في زيادتها نسبة الضريبة على الدخل زيادة تصاعدية ملموسة تبشر باتجاه اشتراكي جديد • كما يستدل من الجدول التالي (للضريبة على الرواتب والاجور)؛

النسبة		
٪ ٦	المطروح على الدخل المقدر بين الحد الادنى المعفي حتى ١٠ آلاف	بل لليرات السورية
٪ ٩	" " " " " ١٠ و ٢٠ "	
٪ ١٢	" " " " ٢٠ و ٣٠ "	
٪ ١٥	" " " " " ٣٠ و ٤٠ "	
٪ ١٨	" " " " " ٤٠ و ٥٠ "	
٪ ٢١	" " " " " ٥٠ و ١٥٠ "	
٪ ٢٤	" " " " " ١٥٠ و ٣٥٠ "	
٪ ٢٧	" " " " " ٣٥٠ و ٥٠٠ "	
٪ ٣٠	" " " " الذى يزيد على نصف مليون	

(الخاتمـــــــــة)

الضرائب المباشرة ، وخاصة (الضريبة على الدخل)من انجع الوسائل في الاصلاح الاشـــــتراكي

ان كثيرا من الحكومات الاشتراكية اصبحت تعتمد لتحقيق اهدافها على هذه الوسيلة المزدوجة الاثر ، هذه الوسيلة التي هي :

آ ـ من الوجهة السلبية : تمنع تكتل الثروات وتحول دون تجمعها في ايدى عدد قليل من الافراد يتصرفون بها وفق اهوائهم ومطامعهم التي تتعارض غالبا مع الصالح العام •

ب ـ ومن الوجهة الايجابية : تغذى الخزانة العامة باموال تساعد الدولة على القيام بالمشاريع الاشتراكية التي تصبو اليها ، من تأميم مرافق الانتاج الكبيرة ، وتأمين اجتماعي ضد البطالة والمرض والفقر والجهل ، وتعليم مجاني وضمان طبي وغير ذلك من الاصلاحات الاجتماعية •

وهكذا في انكلترا فالضريبة على الدخل هي خير مثال على مايمكن ان يحققه التوزيع الضريبـــي سواء من حيث اعادة النظر بتوزيع الثروة ، ام من حيث القيام بالاصلاحات الايجابية ، هذه الاصلاحات التي نتجت عن استفادة الخزانة الانكليزية من حصائل هذه الضريبة ، مبالغ طائلة مكنت حكومة العمال من تحقيق عدد من مشاريعها الاشتراكية ، فامت القسم الاعظم من مرافق الانتاج ، كوسائل النقل والغـــاز كما اقرت نظاما مركزا للضمان الاجتماعي يحفظ الفرد الانكليزى الى حد ما من آفات البطالة والجهل ـ والمرض والفقر والبؤس • فالدولة مسؤولة عن ايجاد العمل لكل مواطن ، حتى اذا عجزت عن ذلــك، دفعت له خلال مدة البطالة مبلغا اسبوعيا يكفيه وعائلته غائلة الجوع • كما انها ضامنة لتعليمه ومعالجته مجانا مع كافة افراد عائلته ، ومسؤولة عنه في حالات الشيخوخة والعلة المقعدة عن العمل وغير هذه من التدابير الاصلاحية التي مولت ضريبة الدخل وكادت تسير بانكلترا نحو نظام اشتراكي سليم •

ومن الملاحظ ماليا وعمليا ، ان التوزيع الضريبي والاصلاح الاشتراكي الذى ينتج عنه يكون ناجحا ومثمرا في الضرائب المباشرة فقط ، لانها هي : وحدها دون الضرائب غير المباشرة ، تصيب المقـــدرة المالية للمكلف وبالتالي تحقيق العدل في التكليف •

ومن الضرائب المباشرة تعتبر الضريبة على الدخل اكثرها ملاءمة واستعدادا لمثل هذا التوجيه سواء من حيث مطرحها او معدلها او طرق جبايتها ، الامر الذى جعل منها وسيلة مثلى للاصلاح الاشتراكي المنشود لاسيما وانها تجمع ميزات عديدة اهمها كونها : سلمية ، شرعية ، عادلة ، ناجعة ، رضية ، مرنة

١ ـ سلميـــة : لان تحقيقها لايحتاج الى استعمال العنف والقوة •

٢ ـ شرعيـــة : لانه لايمكن ان يلجأ اليها الا عن طريق السلطة التشريعية الممثلة لارادة الامة •

٣ ـ عادلـــة : لانه اذا احسن تحديد معدلها المتصاعد اصابت الدخول المختلفة بنسب متفاوتة ولكن بأثر واحد وتضحية واحدة حسب مقدرة المكلف •

٤ ـ ناجعـة : لانها تعيد النظر بتوزيع الثروة وتحول فعلا دون تكتل الثروات وتطاحن الطبقات فتحقق الاصلاح الاشتراكي .

٥ ـ رصينة : لانها يمكن ان تقوم على دراسات علمية هادئة تتولاها هيئات اختصاصية يفترض كونها بعيدة عن كل تحيز عاطفي .

٦ ـ مرنـة : لانها تتكيف مع مقتضيات الظروف ويمكن تعديلها حسب نتائج التجارب .

ومما هو جدير بالذكر انه يجب التفريق بين انواع الدخول :

١ ـ فهناك الدخل الاجمالي : ويشمل كل الايرادات التي يحصل عليها المكلف من مصدر معين لا تكون لها صفة رأس المال .

٢ ـ وهناك الدخل الصافي : وهو مايتضمن الدخل الاجمالي بعد خصم سائر التكاليف التي انفقت للحصول على هذا الدخل ، كمصاريف الصيانة والاستغلال ، والضريبة انما تفرض على هذا الدخل الصافي لوجوب عدم المساس بالمصدر نفسه .

وكذلك يجب التفريق بين اصناف ضريبة الدخل حسب النظريات الحديثة في ذلك للوصول الى النظام الاصلح في التوزيع الضريبي .

١) ـ فالنظرية الاجمالية الالمانية : ترى وجوب فرض الضريبة على المجموع فتفرض بشكل موحد علـى عموم الدخل .

٢) ـ والنظرية التحليلية الانكليزية : ترى وجوب فرض الضريبة على كل نوع او فرع من فروع الدخل ـ المختلفة مثلا دخل عقاري ودخل على رؤوس الاموال المنقولة .

٣) ـ اما النظرية الوسطى الفرنسية : فترى وجوب الاخذ بالنظريتين معا .

وفي سوريا يأخذون بالنظرية التحليلية اى (بالضريبة على فروع الدخل) ، كالضريبة على ارباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية ، والضريبة على الرواتب والاجور ، والضريبة على رؤوس الاموال المتداولة والضريبة على الدخول المقطوعة .

وهذا التقسيم هو بعيد عن (مبدأ شخصية الضريبة) ، لانه لايمكن تطبيق هذا المبدأ الا اذا علم عموم الدخل .

اما مصر فانها كذلك اخذت بنظام الضرائب النوعية او الضرائب على فروع الدخل كالضريبة على الاطيان ، والضرائب على عوائد المباني ، والضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، والضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة ، والضريبة على كسب العمل . وان هذا النظام الضريبي معرض للنقد لاعتبارات عديدة اهمها : اختلاف معدل الضريبة ، وكيفية حساب هذا المعدل ، واعتبار بعض الضرائب شخصي وبعضها عيني . بالاضافة الى انها تختلف في طبيعة المعدل المفروض ، الذى قد يكون نسبيا او تصاعديا . كما يوجد احتمال تعدد الاعفاءات بالنسبة للممول الواحد .

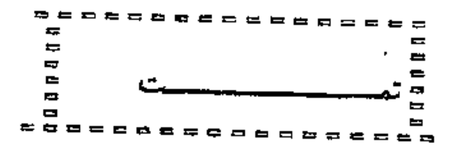
وهكذا فا

وهكذا فان الضرائب على فروع الدخل لا تحقق وحدة العدالة الاجتماعية رغم انها كلها مباشرة ورغم انها نسبية ، لان النسبية لا تكفي لضمان المساواة المنشودة . ولهذا اتفق الرأى لدى معظم المشرعين على ضرورة ادخال التصاعد في الضريبة على اساس ازدياد معدل الضريبة بازدياد قيمة الاموال الخاضعة لها .

وقد انتشرت النسبة التصادية بين الدول في العصر الحديث وما زال الاشتراكيون يلحون بقبولها وتطبيقها على مقياس اوسع مما هي عليه الآن .

ومن الجدير بالملاحظة ان نظام (الضريبة على عموم الدخل) بصورة تصاعدية هو افضل من نظام (الضرائب على فروع الدخل) بحيث يكون التصاعد محققا للغاية الفعلية ، فتتوافر العدالة الاجتماعية ويحصل التقريب بين الطبقات وتتساوى الاعباء .

وخلاصة القول ، ان (الضرائب المباشرة) ، ولا سيما (الضريبة على الدخل) ، هي من انجع الوسائل السلمية التي يمكن ان يستعملها الاشتراكيون المعتدلون بغية تحقيق اهدافهم المنشودة سواء من حيث اعادة النظر بتوزيع الثروة ومنع تكتلها او من حيث تحقيق الاصلاحات الاشتراكية الايجابية من تأمين وضمان ومكافحة لآفات البطالة والجهل والمرض .



((مراجع الرسالة))

(١) — (الوقائع والنظريات الاقتصادية في العصر الحديث)

الدكتور احمد السمان

(٢) — (سياسة التأميم مالها وما عليها)

الاستاذ حسين عبد الله

(٣) — (النظام الاشتراكي من الناحية النظرية والعملية)

الدكتور راشد البراوى

(٤) — (علم المالية العامة)

الدكتور رشيد الدقر

(٥) — (الاصلاح الاشتراكي والضريبة على الدخل في سوريا)

الدكتور رشيد الدقر

(٦) — (علم المالية والتشريع المالي العراقي)

الدكتور سعدى بسيسو

(٧) — (الموجز في علم المالية)

الاستاذ فارس الخورى

(٨) — (اصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه)

الدكتور مصطفى لاوند

(٩) — (المالية العامة والضرائب)

الدكتور مصطفى المقونسي